المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-08-2005
الصفحـات : 4
العـــدد : 4326
المسلسل : 22

اجتماع مع رئيس «الشورى» ومطالب بتقييم وضعها في المملكة

مكاتب الخدمات العامة تتظلم للملك ضدّ وزارة العمل

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-08-2005
الصفحـات : 4
العـــدد : 4326
المسلسل : 22

عبد الله البصيلي من الرياض

اتفق عدد من المستثمرين في مجال الخدمات العامة على الرفع للحكومة ضد القرار الذي صدر أخيرا والقاضي بتعيين معقب لكل منشأة من القطاع الخاص تزيد فيها العمالة على 50 عاملا. وبحث المستثمرون في اجتماع طارئ عقد في مقر الغرفة التجارية في الرياض، رفع خطاب تظلم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ضد القرار. مؤكدين أنه يضر بمكاتبهم. إضافة إلى أنه يهدد بتسريح 75 ألف سعودي - على حد قولهم. وطالب المستثمرون في مجال الخدمات العامة في خطاب التظلم بإعادة النظر في التحرك الحكومي الجديد، وأن لا يكون هناك سقف محدد لأعمال المكاتب. والتأكيد على أن القرار سيؤثر سلباً على نسبة السعودة وسيزيد من نسبة البطالة في المجتمع. وكانت وزارة العمل قد أصدرت أخيرا قرارا يقضي بإيقاف نحو 2850 مكتب خدمات عامة عن مزاولة مهنة التعقيب للمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملاً. واقترح المستثمرون تشكيل لجنة لمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز. ودعوة عبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية في الرياض لمرافقة اللجنة التي ستقابل القيادة. والتنسيق مع مكاتب الخدمات العامة في كل من الرياض، جدة، والدمام لتشكيل أعضاء اللجنة. من جهته طالب ماجد العتيبي رئيس فريق لجنة الخدمات العامة في الغرفة التجارية في الرياض بضرورة الاستماع لوجهة نظر المستثمرين في مجال الخدمات العامة. إضافة إلى استحداث لجنة لدراسة وتقييم وضع المكاتب. وأوضح العتيبي أن لجنة المنشآت الخدمية في الغرفة التجارية خاطبت الدكتور غازي القصيبي وزير العمل بشأن القرار الذي صدر أخيرا، وأنه يجري حاليا الإعداد لاجتماع مع أحمد المنصور وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية. وأشار رئيس فريق لجنة الخدمات العامة في الغرفة التجارية إلى أن اللجنة تعمل حاليا على التنسيق لاجتماع عاجل مع صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى لإطلاعه على أبرز الشكاوى والأضرار الناتجة عن هذا القرار. وبيّن العتيبي أن القرار الصادر من وزارة العمل سيؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظفين السعوديين في مكاتب الخدمات العامة. لافتا إلى أن الأجر الذي يقتضيه الموظف السعودي في مكاتب الخدمات العامة أفضل منه في التركات والمؤسسات الأخرى. وأضاف العتيبي أن القرار الأخير سيقلص عدد الموظفين السعوديين في مكاتب الخدمات العامة بنسبة 65 في المائة، مفيدا أن متوسط عدد المعقبين السعوديين العاملين في كل مكتب من المكاتب المرخصة يصل إلى نحو ثلاثة معقبين، وأنه وفقا للقرار فإن المكاتب ستتجه إلى فصل موظفيها أو تقليص أعدادهم، الأمر الذي سيسبب أزمة كبيرة على الموظفين الذين يعولون أسرا كثيرة.

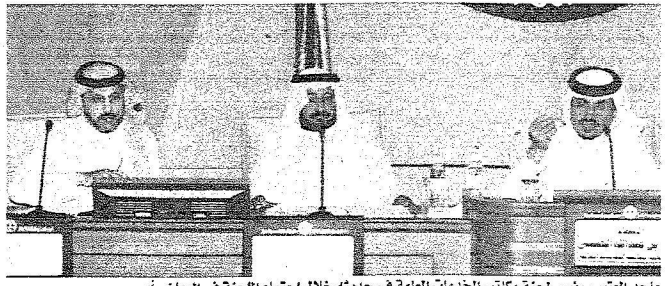

ماجد العتيبي رئيس لجنة مكاتب الخدمات العامة في حديثه خلال اجتماع اللجنة في الرياض أمس.

تصوير: إقبال حسين - «الاقتصادية»

يشار إلى أن وزارة العمل كانت قد أوقفت نحو 28 ألف مكتب من مكاتب الخدمات العامة عن مزاولة مهنة التعقيب للمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملاً، لدعم قرار مجلس الوزراء القاضي بإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة بمعدل سنوي محدد إلى أن تصل النسبة إلى 100 في المائة بشكل تدريجي.

ويعد هذا التحرك الثاني الذي تقوده مكاتب الخدمات ضد قرار المنع عند صدور اللائحة التنظيمية، حيث سبق أن رفع المستثمرون تظلماً من القرار القاضي بمنع المكاتب من التعاقد مع الشركات والمؤسسات التي لديها 25 عاملاً فأكثر، الأمر الذي أدى إلى تأجيل التنفيذ عامين آخرين، إلى أن تمت الموافقة أخيراً على رفع العدد من 25 إلى 50 عاملاً.

وأكد لـ "الاقتصادية" حينها عدد من المستثمرون في مجال الخدمات العامة أن تطبيق هذا القرار سيوجد سوق سوداء للتعقيب، بحيث يحمل المعقبون بشكل مستقل لصالح شركات وأفراد بعيدا عن شروط ونظام مكاتب الخدمات العامة. وأضاف المستثمرين أن الكثير من المعقبين الذين سيعملون بشكل انفرادي سيضرون بمكاتب الخدمات العامة، وأن ذلك سيؤدي إلى إغلاق غالبية مكاتب الخدمات العامة والتي لن تكتفي بمعاملات الشركات الصغيرة والأفراد نظرا لعدم قدرة هذه المعاملات القليلة على ضمان المصاريف وحقوق العاملين.

ويشغل مهنة التعقيب نحو 70 ألف مواطن بمعدل أربعة معقبين لكل مكتب، الأمر الذي سيزيد من نسبة البطالة - على حد قول المستثمرين. يشار إلى أن عدد التراخيص الصادرة لنشاط الخدمات العامة بلغت نحو 22759 رخصة مقابل 8 بنسبة زيادة قدرها 8 في المائة عن الأعوام السابقة وتصدرت الرياض المدن من حيث عدد الرخص حيث بلغت نحو 27 في المائة، تليها جدة بنسبة 22 في المائة، ثم الدمام بنسبة 19 في المائة.